إعداد: بداح العنزي b_alenezi@hotmail.com

خالد المعراج يسجل ترشيحه

.. وصالح بوشهري

عدنان الشطي يسجل بياناته

.. وأحمد بن عريعر

التصويت 6 مارس بمشاركة 60,788 ناخباً وناخبة موزعين على 80 لجنة رئيسية وفرعية

39 مرشحاً للانتخابات التكميلية للبلدي في الدائرة الرابعة

عباس مراد يدون استمارة ترشيحه

خالدة الشبيكي تسجل بياناتها

.. وعبدالله الصالح يكتب استمارته

علي اشكناني خلال عملية التسجيل

أغلق باب الترشيح للانتخابات التكميلية للدائرة البلدية الرابعة على 39 مرشحا بينهم امرأتان منهم تسعة في اليوم الأخير سيخوضون الانتخابات يوم السادس من الشهر المقبل حيث قال مساعد مدير الشؤون القانونية للإدارة العامة لشؤون الانتخابات علي مراد ان الدائرة تشمل 11 منطقة تتضمن 60,788 ناخبا وناحبة وستوزع الانتخابات على 16 مدرسة وستكون هناك 80 لجنة انتخابية تجري فيها الانتخابات من الساعة 8 صباحا وحتى الساعة 8 مساء حيث ستنقل الصناديق إلى المدرسة الرئيسية في منطقة العديلية.

وقال ان باب التنازلات مستمر إلى ما قبل يوم الانتخابات بسبعة أيام المصادف 27 فبراير والذي سيكون آخر يوم للتنازل، مشيرا

هشام الشارخ

الى انه سيتم فتح باب تسجيل القيد الانتخابي بشكل عام من يوم 7 مارس إلى 20 منه. وأكد المرشح أحمد بن عريعر أنه سيخوض الانتخابات التكميلية للمجلس البلدي وعندي أولويات منها محاربة الفساد بكل أنواعه وخصوصا الأغذية الفاسدة والاهتمام بقضايا الصرف الصحي والشوارع.

ودعا بن عريعر إلى المحافظة على الجزر الكويتية والبيئة البحرية والبيئة البرية والتراث الكويتي القديم وخاصة المعماري، مشيرا إلى أنه سيولي قضايا البنية التحتية والازدحامات المرورية التي أصبحت من المشاكل اليومية وخاصة في الأماكن التجارية اهمية خاصة ومن ضمن أولوياتي أيضا الأزمة الإسكانية بالإضافة إلى حل مشاكل إطلاق التسميات على الشوارع بطريقة نظرية.

وأيد المرشح خالد المعراج رغبته في تعديل قانون البلدية والعمل على تطوير الجزر الكويتية التي لم يستفد منها أحد حتى الآن.

وشدد المعراج على تجريم تجار الاغذية الفاسدة حتى لا يصير المستهلك ضحية لهؤلاء التجار، متمنيا اتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه تطبيق اللوائح والأنظمة على سكن العزاب في مناطق سكن العزاب في مناطق السكن الخاص. ووصف المرشح علي أشكاني قضية تسرب الأغذية الفاسدة إلى الأسواق بأنها جريمة بحق الشعب ولا تختلف عما قام به الرئيس العراقي المقبور صدام حسين والرئيس الليبي معمر القذافي من جرائم ضد شعبيهما.

وشدد على ضرورة الاهتمام بقضايا فئة ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال وضع أسس ومعايير تهتم بها الدولة في قيامها بعمل أي مشروع إنشائي لمبانيها من خلال تطبيق أنظمة البناء الخاصة بهذه الفئة في هذه المشاريع مراعاة لظروفهم.

وقال ان المجلس البلدي به تقصير كبير في احتياجات المواطن اليومية ولذلك لابد من صيانة الطرق والشوارع من خلال عمل تنسيق مشترك بين الوزارات المعنية مع وضع عقوبات جزائية كبيرة ضد المقاولين الذين لا يتقيدون بشروط العقود، مشيرا الى اهتمامه بالمشاريع التنموية وتعديل لوائح البناء وقضايا البيئة.

وأكد المرشح م.هشام الشارخ على أن من أولوياته محاربة الفساد المنتشر في كل مكان بالإضافة إلى تبسيط دورة المستندات الورقية وتسهيل الأمور على المواطن وأتمنى ان أكون في خدمة الكويت مع زملائي بالمجلس البلدي.

وأضاف الشارخ أن من اهتماماتي أيضا موضوع البيئة والنظافة التي لها علاقة بجميع المواطنين وان النظافة دون المستوى وذلك يرجع إلى مستوى الشركات ولا يوجد مراقبة على هذه الشركات.

وبين الشارخ ان موضوع الاختناقات المرورية أصبح في جميع الأوقات ويرجع ذلك إلى تخطيط الشوارع وتنظيم المخارج لبعض المناطق والدوارات وهذه المشكلة ترجع إلى عدم التنسيق بين وزارتي الداخلية وبلدية الكويت والأشغال.

وأكد المرشح عبدالله شمس الدين أن من أولوياته في برنامجه الانتخابي هو تخفيض الرسوم الخاصة بالطلبة الكويتيين في المدارس الخاصة أو أن تتحملها الدولة بكاملها، وأشار الى أن وزارة التربية تعطي هذه المدارس أراضي بابخس الأثمان لبناء مدارس عليها لذا أطالب وزارة التربية بدراسة المقترح. وأضاف ان هناك عدة مقترحات سيتقدم بها في حال فوزه منها مقترح بتخفيض رسوم العلاج للمتقاعدين والمتقاعدات في المستشفيات الخاصة مقابل الأراضي التي خصصت لهم من قبل الدولة بأثمان لا تقارن مع الواقع الفعلي.

وشدد على ضرورة تخصيص أراض بمساحة 200 متر مربع للسيدات الحاصلات على قروض من بنك التسليف وسرعة انجاز المخططات الخاصة بالأراضي التي تمنح للشباب لبناء بيوت إسكانية وتخصيص أراضي للجمعيات التعاونية لبناء معاهد صحية للرجال والنساء برسوم رمزية للحفاظ على اللياقة البدنية وحفاظا على صحة المواطنين والمواطنات. ودعا إلى نقل محطة الصرف الصحي الموجودة بمشرف إلى موقع آخر يكون بعيدا عن المناطق الإسكانية.

وطالب وزارة الخارجية بنقل مقرات السفارات من المناطق الإسكانية إلى مناطق أخرى نظرا لتعرض المواطنين الذين يسكنون بجانب السفارات للكثير من المضايقات وحبس الحريات جراء بعض المظاهرات والاعتصامات مثل السفارة السورية وغيرها.

ودعا شمس الدين إلى إنشاء إدارة مركزية بالبلدية وظيفتها الرقابة على الأغذية الفاسدة لحماية المواطنين بعد اكتشافها وانتشارها في أسواق الكويت.

وقال المرشح صالح بوشهري ان هناك مشاكل ومعوقات وقرارات كثيرة غير مفعلة ولابد من المساهمة في حلها تسهيلا على المواطنين.

واشار المرشح عدنان الشطي الى ضرورة الاهتمام بالبيئة ومشاكل الطرق التي انزعج منها المواطن والمقيم بشكل غير طبيعي.

وقال ان هناك مشاريع خاصة بمرادم النفايات تم إقرارها إلا انها مازالت حبيسة الأدراج بالرغم من أن عوائدها ستكون كبيرة على البلد، مشيرا الى أن الدائري الرابع مازال طريقا مؤقتا عند البلدية بالرغم من انه شريان رئيسي للمرور. ودعا المرشح عباس مراد إلى فتح المجال للشركات الصغيرة للدخول في مناقصات المشاريع المستقبلية في ظل قيام الكثير من الشركات الكبيرة بالاستعانة بهذه الشركات الصغيرة في المناقصات التي يعلنون عنها.

من جهتها قالت المرشحة خالدة الشبيكي ان ترشحها جاء لعزمها على محاربة الفساد ولبذل مزيد من التطوير والتنمية والمشاركة في خدمة الوطن من باب المجلس البلدي. واضافت ان الكفآت في البلدية يتم تجميدها ولذلك سأسعى جاهدة لإعطاء الكفاءات حقها خاصة من يتمتعون بالخبرات الميدانية والإدارية.

● فرج ناصر

أسماء المرشحين في الانتخابات التكميلية للدائرة الرابعة

- أحمد جاسم محمد الصراف
- أحمد سليمان ناصر الكوح
- أحمد عبدالرحمن عبدالله خالد
- ايمان عبدالله سعد الشيتان
- جبر عبدالله جبر عبدالرحمن الحزمي
- جمال ابراهيم خضير الهويدي
- حامد سليمان عثمان القناعي
- خالد صالح شهاب الشهاب
- خالد فهد عبدالكريم المعراج
- خالدة أحمد ناصر الشبيكي
- راشد مساعد راشد بورسلي
- سعود مناحي ماجد العتيبي
- شملان ياسين شملان الحساوي
- صالح محمد بوشهري
- صلاح حبيب الابراهيم
- صلاح عثمان حمد بن عيدان
- عباس ابراهيم علي العطار
- عباس عبدالله اسماعيل مراد
- عبدالعزيز أحمد عبادة
- عبدالله أحمد باقر الكندري
- عبدالله راشد الغيث
- عبدالله عبدالرحمن الجاسر
- عبدالله محمد صالح صالح
- عدنان أحمد عبدالله الشطي
- عدنان مبارك ليلى مسيعيد
- علي غلوم محمد اشكناني
- فاضل سليمان فضالة الفضالة
- فيصل أحمد سليمان السويح
- فيصل حسين فهد العمر
- مبارك عبدالعزيز الضرمان
- محمد علي حسن علي
- محمود حاجي غلوم حسين
- مشعل عبدالعزيز عيسى البكر
- مصطفى محمد جاسم البصري
- ناصر حمد سليمان الوقيان
- ناصر علي حسين بلوشي
- هشام صالح عبداللطيف الشارخ
- وليد حسين غلوم سند
- ياسر عاشور غلوم الجعفر

أكد خلال افتتاحه المقر الانتخابي بالسرة على ظاهرة الازدحام المروري

العمر: قانون 5 لسنة 2005 جعل «البلدي» مجلساً فنياً فتأخرت المشاريع

فيصل العمر

اكد المرشح فيصل العمر ان ترشحه لانتخابات المجلس البلدي جاء انطلاقا من خدمة الوطن التي هي واجب وطني على كل مواطن جاء ذلك خلال افتتاحه المقر الانتخابي بالسرة، مشددا على ان الارتقاء نحو المستقبل يتطلب تعاون الجميع والعمل يدا واحدة من اجل التنمية، مؤكدا على ان تجار الأغذية الفاسدة من «يتعاملون بهذه السموم هم من ضعاف النفوس ويتاجرون بأي وسيلة كانت لمجرد الكسب المالي حتى وان كانت على حساب المستهلك، مؤكدا على البلدية ان تكشفهم اينما ذهبوا ولن يتم القبول بأي تدخل أو واسطة او محاباة كما لن تمارس التفرقة بين تاجر وآخر بل سنصل اليهم اينما وجدوا وستبقى بلدية الكويت خط دفاع قوي يحمي المستهلك»، مشيرا الى ان ضرورة تكثيف حملة البلدية ضد تجار الأغذية الفاسدة وكذلك حماية الكويت من هذا النوع من التجار الذين يعرض حياة الآخرين للخطر عن طريق بيعهم أغذية فاسدة أو منتهية الصلاحية.

ودعا الى ضرورة تفعيل رقابة المجلس البلدي على الجهاز التنفيذي بما يتيح له العمل على تطوير القوانين واللوائح ويتماشى مع المرحلة الراهنة، معتبرا ان المجلس احد المؤسسات العريقة في البلاد التي كان لها الدور الريادي في تحقيق النهضة خلال العقود الماضية وبين ان قانون البلدية رقم 5 لسنة 2005 جعل المجلس البلدي مجلسا فنيا وأعطى صلاحياته التشريعية لمجلس الأمة فتأخرت المشاريع التي اقرها ومنها مدينة الحرير والمدن العمالية، مؤكدا على ان المشاريع التنموية سواء في القطاع الخاص او العام تحتاج الى الدعم والتسهيلات في اللوائح الخاصة من خلال قوانين تسهل هذه المشاريع وتشجع اقامتها، مشيرا الى أن المستثمر صاحب رأس المال عندما شعر بالبيروقراطية والتأخير ووضعه في خانة المستغل والسارق من البديهي ان يهرب الى موقع آخر أكثر راحة وطمأنينة لكرامته واستثماراته وقد شاهدنا العديد من اصحاب رؤوس الأموال ومنهم كويتيون وجهوا مشاريعهم التنموية الى الخارج سواء في الدول المجاورة أو عدد من الدول العربية والتي بدورها فتحت ذراعيها لهؤلاء المستثمرين وذللت أمامهم الصعاب لأنها مدركة ان الكسب سيعود عليها في نهاية الأمر من خلال الازدهار والنهضة التنموية اللذين سيعودان عليها وعلى شعوبها.

وأشار العمر الى أهمية توسيع صلاحيات لجان المجلس البلدي واعطائها من السلطة ما يجعلها قادرة على استدعاء وطلب ما تريد من المعلومات والمعاملات والبيانات اللازمة لإنجاح دورها في التقصي والتحقيق، مشيرا الى أنها من دون هذه الصلاحيات يبقى أداء المجلس البلدي عديم الجدوى والفائدة الأمر الذي يتطلب ايجاد حلقة وصل بين وزير البلدية والمجلس البلدي لإنشاء لجنة مشتركة بين الجانبين تتولى تبادل التقارير وتسهيل العمل دون الرجوع للوزير في كل مرة توفيرا للوقت والجهد، كما ان وجود هذه اللجنة من شأنه أن يسهل العمل «البلدي» بشكل عام ويفسح المجال نحو دراسة المشاريع الحيوية، مشيرا الى ان الصلاحيات التشريعية التي كانت تتمتع بها المجالس البلدية السابقة أصبحت من اختصاص مجلس الأمة وهذا ما يفسر تعطل المشاريع التنموية، فضلا عن ان المشاريع التنموية التي اقرها المجلس البلدي لم تنفذ بسبب الخلافات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بينما كان المجلس البلدي يتمتع في السابق بالقدرة على اتخاذ القرارات لتنفيذ المشاريع.

ودعا الى فك التداخل في اختصاصات المجلس البلدي مع بقية وزارات الدولة عبر استخدام تكنولوجيا المعلومات التي تربط مؤسسات الدولة بعضها ببعض لتفادي البطء في انجاز المعاملات، وقال العمر ان قيام الحكومة بتنفيذ المشاريع التي اقرها المجلس البلدي بشكل سريع وعبر توفير الميزانيات اللازمة لها سيساهم في جعل الكويت مركزا ماليا وتجاريا لكي لا تتراكم المشاريع وتتطلب ميزانيات إضافية قد تعجز الدولة عن توفيرها مطالبا في هذا الصدد المجلس البلدي المقبل الى تبني مشاريع جديدة بدلا من الالتفات الى المشاريع التي تم إقرارها في السابق.

واشاد المرشح بالدور الكبير الذي تقوم به اللجنة الفنية وباقي لجان المحافظات في المجلس البلدي ومحاولتهم في جمع مسؤولي الوزارات المختصة وعقد ورش العمل من اجل انجاح خطة سير العمل لمعرفة ايجابيات وسلبيات كل مشروع قبل إقراره، فضلا عن اهمية التركيز على القضايا الاسكانية وكذلك تجميل المحافظات وخاصة حولي عبر تطويرها من خلال توفير المساحات الخضراء والحدائق والمواقف والمرافق والمشاريع التنموية التي تتطلبها، ودعا الى ربط المجلس البلدي وإدارات البلدية بشبكة الكترونية لكي يتم انجاز المعاملات بسرعة وعلى أكمل وجه بعيدا عن الروتين والإجراءات البيروقراطية.

الانتخابات البرلمانية تسحب الأضواء من انتخابات البلدي

أجمع أكاديميون على ان انتخابات مجلس الأمة وتشكيل الحكومة سحبت الأضواء الإعلامية من ساحة الانتخابات التكميلية للمجلس البلدي. وقالوا في تصريحات متفرقة لـ «كونا» أمس ان وسائل الإعلام الرسمية والخاصة لاتزال تسخر معظم برامجها للحديث عن انتخابات مجلس الأمة أو الحكومة الجديدة. وذكر أستاذ الإعلام في جامعة الكويت د.مناور الراجحي ان الشعب الكويتي يعيش الآن تحت تأثير تداعيات الانتخابات البرلمانية وانتخابات الرئاسة ولجان مجلس الأمة والحكومة الجديدة «اضف الى ذلك احتفالات العيد الوطني مما يلقي بظلاله سلبا على الانتخابات التكميلية للمجلس البلدي». وأضاف الراجحي ان التغيير الذي أفرزته نتائج انتخابات مجلس الأمة وما جاء به من توجهات وتغيرات طغى على المشهد السياسي، موضحا ان «المجلس الحالي خلا من العنصر النسائي بعد ان كان يضم 4 نائبات مما دفع بالسيدات الى العزوف عن الترشح للانتخابات التكميلية للمجلس البلدي». وأشار الى ان وسائل الإعلام بمختلف انواعها من فضائيات وصحف ومواقع التواصل الاجتماعي مازالت «تحت تأثير تداعيات تلك الانتخابات حتى ان معظم البرامج التي تتصدر القنوات تحفل بالمقابلات أو التحليلات أو حتى نقل حفلات الشكر والعرفان الخاصة بمجلس الأمة أو الحكومة». وأوضح ان المراجعة الاحصائية لانتخابات المجالس البلدية السابقة «تشير الى تدني نسبة اقبال الناخبين على صناديق الاقتراع حتى بعيدا عن تأثير انتخابات مجلس الامة اذ ان نسبة التصويت تتراوح بين 30 و50٪». واضاف ان نسبة الإقبال على انتخابات المجلس البلدي 2009 التي تزامنت مع انتخابات مجلس الأمة آنذاك لم تتعد 20,56٪ مسجلة اقل نسبة مشاركة في انتخابات المجلس البلدي. وقال ان المجلس البلدي 2005 انفرد بـ 4 انتخابات تكميلية وتعتبر انتخابات المجلس البلدي التكميلية 2012 في الدائرة الرابعة بعد فوز العضو شايع الشايع بعضوية مجلس الأمة الانتخابات التكميلية الخامسة في تاريخ المجلس البلدي 2009 «وبمراجعة بسيطة نجد ان الإقبال في جميع الانتخابات التكميلية ضعيف جدا».

من جهته، أكد أستاذ الإعلام بجامعة الكويت د.خالد القحص ان «الإقبال على المشاركة في الانتخابات البلدية سواء بالترشح أو الانتخابات العادية أو التكميلية ضعيفة ولا تتجاوز المتوسط في أفضل الأحوال إذا لم تكن دون ذلك. وأوضح القحص ان «عاملي الرقعة الجغرافية والأصوات الانتخابية إضافة الى عوامل أخرى مجتمعة ومنها النظرة السائدة تجاه عمل المجلس البلدي ساهمت في الماضي وستساهم في الانتخابات البلدية المقبلة في التقليل من حجم المشاركة الشعبية فيها». وبين ان «نظرة الناخب الكويتي الى المجلس البلدي تختلف تماما عن نظرته لمجلس الأمة إذ انها تصب في مصلحة المجلس النيابي لأنه يلامس شريحة كبيرة من أفراد المجتمع بمعنى انه مجلس تشريعي لا فني».

الأستاذ: استخدام المتفجرات أسرع طريقة لهدم المباني

عبداللطيف الأستاذ

اعتبر المستشار الفني في المجلس البلدي م.عبداللطيف الأستاذ ان استخدام المتفجرات في عملية هدم المباني تعتبر اسرع وأكفأ طريقة لهدم المباني الضخمة المبنية من الخرسانة المسلحة، وقال ان هذه العملية تحتاج الى تخطيط دقيق لتحقيق نتائج ممتازة واقل صدمات واهتزازات قد تؤثر على المباني المجاورة والطرق القريبة، ففي هذه العملية نحتاج للقيام بعدة تدابير واحتياطات لازمة للامان ولسلامة المارة في الموقع تتمثل في استخدام ستائر الوقاية للتغطية والحماية من تطاير القطع الخرسانية والاتربة، وعمل مسح للمباني المجاورة، وعمل توعية لاهالي المنطقة بخصوص التفجير واعطاء انذار قبل كل تفجير، واختيار انواع المفرقعات المناسبة للتفجير مثل الديناميت الجيلاتيني والامفو والجوريت، على ان يكون الاختبار تحت اشراف متخصصين في المتفجرات، وتصميم دائرة التفجير وتوزيعها لتفي بالغرض.

ومن اهم الخطوات المطلوبة لتجهيز المبنى للازالة بالتفجير هي: يجب اخلاء المبنى من الزجاج، وكسر السلم بعبوات متفجرت صغيرة متفرقة لكسر التلاحم بين مجموعات درجاته، وتكسير كل الحوائط المركبة من الطابوق، وترك التحميل فقط على الاعمدة والقواعد الخرسانية، ويجب عمل دراسة وافية عن خرسانات المبنى لتساعدنا على تحديد الكثافة النوعية للمتفجرات اللازمة لعملية الهدم، ويجب تمديد مكان نزول المبنى عليه، ويجب تمديد المسافات بين المبنى والاماكن الحساسة ويجب استخدام اجهزة قياس الاهتزازات تحت مراقبة متخصص في هذا المجال، ويقوم المتخصص في عملية التفجير في تحديد ارتفاع التخريم للاعمدة ووضع المتفجرات فيها ويجب التقيد بشرط السلامة بالنسبة لملابس العمال ووضع لوائح للانذار في كل الاتجاهات الموصلة للمبنى وفصل الكهرباء عن المبنى.